

تجديد التهنئة

- السيد رئيس اللجنة؛
- السيدات والسادة النواب؛
- السيدات والسادة الأطر؛
- في البداية، نجدد تهنئتنا لكم، السيد الوزير، وللحكومة، على الثقة الملكية السامية، وعلى حُصُول التنصيب البرلماني. ونتمنى لكم التوفيق... لأن نجاح الحكومة هو نجاحٌ لبلدنا ولمواطناتنا ومواطنينا.

دلالات محطة مناقشة مشروع قانون المالية... والمقاربة السليمة لموقع الأغلبية

- السيد الوزير؛
- لقد نالت هذه الحكومة ثقة البرلمان على أساس برنامجٍ حكومي أعربنا عن دعمه في إطار الوفاء والالتزام السياسي والأخلاقي بواجب التضامن، باعتبارنا جزءاً من الأغلبية... وباعتبار الأسباب الموضوعية التي من بين أبرزها: ارتكاز هذه الحكومة على النَّفس السياسي الديمقراطي الحقوقي؛ وعلى إرادة قوية في مكافحة الفساد وتضارب المصالح والريع.. وهي المظاهر التي أضرت كثيراً بجيوب الأسر المغربية، وبالمقاولة المغربية... وكذا ارتكاز هذه الحكومة على تصحيح الاختلالات المرتبطة بالتوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي وبين آليات العدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي؛
- وفي الوقت نفسه، أكدنا، ولا نزال، كما كنّا دائماً، على أن دور البرلمان والبرلمانيين يجب أن يتجاوز منطق الرفض الممنهج، كما يتعين أن يتجاوز منطق المساندة العمياء؛ وذلك في اتجاه الاقتراح البناء والتنبيه الموضوعي والمراقبة والتقييم والتعديل؛
- إنَّ مناقشة مشروع قانون المالية، كما أكدنا على ذلك دائماً، هي أهم لحظة لقياس وتقييم اختيارات أية حكومة... وأهم لحظة لتحديد الالتزامات التي على

أساسها سوف يقوم البرلمان والرأي العام بعملية المراقبة والتقييم، بناءً على مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- كما أن مشروع الميزانية لا ننظر إليه أبداً أنه مجرد أرقام وحسابات، بل إن مشروع الميزانية هو تركيبة رؤية سياسية للحكومة التي تجسد السلطة التنفيذية طبقاً للدستور؛
- لذلك، فهذا النقاش ننظر إليه على أنه أعمق بكثير من مجرد مسطرة شكلية تحصل من خلاله الحكومة على الترخيص البرلماني، بالمنطق العددي، على أهمية ذلك مؤسساتيا؛
- بالأحرى، فإننا، في فريق أتقدم والاشتراكية، نؤمن عميقاً بضرورة الإشراك والحوار والانفتاح، وعدم الانكفاء على الذات، لا بالنسبة للأغلبية، ولا بالنسبة للحكومة؛
- ونؤمن، في هذا الاتجاه، طبقاً لمستلزمات المصلحة العامة ولمقتضيات الدستور، بضرورة احترام المعارضة والرأي الآخر والحق في التعبير وفي الاحتجاج المسؤول، وبواجب التواضع، والموضوعية، والصراحة، والتواصل، والشفافية، وقول الحقيقة للمجتمع، والأخلاق، والمسؤولية، واحترام الإعلام الحر والمستقل؛
- حيث لا تنمية من دون ديمقراطية، لتحرير الطاقات.... لأن بلادنا محتاجة إلى نفس جديد، وإلى أجواء الثقة، والانفراج، والحوار، والنقاش العمومي...
- بهكذا مقاربة، يمكن أن نساهم جميعاً، أغلبيةً ومعارضة، حكومة وبرلماناً، في استعادة الثقة في العمل السياسي والمؤسسي، وفي مصالحة الشباب مع الشأن العام؛
- إن نجاحنا جميعاً يعني أن يتملك المغاربة، وخاصة الشباب، المشروع الوطني التنموي-الديمقراطي؛ وألا تتكرر أحداث الهجرة الجماعية العلنية؛ وألا تتكرر احتجاجات جيل زيد أو آيت بوكماز أو غيرها... وألا نرى أي شاب مغربي

يائس.... ونجاحنا هو أن نفتح باب الأمل والآفاق، وإلا فلا معنى لوجودنا كسياسيين؛

- ولنا اليقين في أنّ هذه الحكومة السياسية ستسير في الاتجاه الإيجابي من حيث مقاربات العمل والانفتاح على كافة القوى الحية وفعاليات المجتمع والرأي العام.... ليس لسببٍ إلا لأنها متشبعة بالنّفس الديمقراطي.... الذي هو عنصر أساسي وشرطٌ محوري لنجاح أيّ مجهود تنموي كيفما كان؛
- إنها حكومةٌ، بمنطلقات مشتركة لمكونات الأغلبية: قناعات اجتماعية، ديمقراطية وتحديثية، نساندها، في انتظار المنجز والفعل الملموس.

رهانات أساسية

- السيدات والسادة؛
- قبل الدخول في تفاصيل مناقشة مشروع القانون المالي، لا بد من التأكيد على رهانات المرحلة من منظورنا:

1. الرهان الوطني الأسمى: تثبيت مغربية صحرائنا؛
2. الرهان الديمقراطي-الحقوقي: من خلال استرجاع الثقة، للتعبئة المجتمعية وتحرير الطاقات؛ وإعادة الاعتبار للفضاء السياسي وللمنتخبين، وتوسيع فضاء الحريات؛ حيث لا تنمية من دون ديمقراطية؛
3. رهان التخليق: والذي هو من أكبر انتظارات المجتمع والرأي العام: من خلال مكافحة الرّبع والفساد؛ وتجريم الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح؛ وحماية المبلّغين عن الفساد؛ وتجريم إفشاء المعلومات للحصول على امتيازات؛
4. الرهان الاجتماعي: من حيث مواجهة غلاء الأسعار؛ وإعمال توزيع عادل للخيرات، والارتقاء بالمرفق العمومي؛
5. الرهان المجالي: من حيث الحرص على التكامل بين المشاريع الكبرى المهيكلّة وبين الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؛ للقطع مع مغرب السرعتين (بين الجهات، بين الأقاليم، بين العالمين الحضري والقروي)؛

6. الرهان الاقتصادي: من خلال السيادة الطاقية والغذائية والرقمية والصناعية، والأمن المائي؛ مع خلق شروط النمو، لكن مع آليات التوزيع العادل لثمار هذا النمو اجتماعيا وترابيا؛
7. رهان الأثر: حيث أن المجتمع اكتفى من كثرة وضخامة الأرقام وتعدد البرامج... والمواطن اليوم يُريد أموراً لها وقع مباشر وملمس على معيشه اليومي.

ماذا يعني بالنسبة إلينا تغيير الاتجاه؟

- السيدات واسادة المحترمين؛
- ونحن بصدد مناقشة مشروع القانون المالي برسم 2027، فإننا نؤكد على أن فريق التقدم والاشتراكية يعتمد في مقارباته السياسية على منطق التراكم، الذي يعني ترصيد المكتسبات وتجاوز الاختلالات والنقائص والثغرات؛
- وهناك، اليوم، من يقول برهان التغيير، أو التحوّل، أو الانعطاف، وتغيير الاتجاه، أو تغيير المسار؛
- والحقيقة أنه لا يهْم كثيراً التعبير، بقدر ما يهْم الجوهر والمعنى، أي أن يكون العمل الحكومي خلال الخمس سنوات المقبلة مختلفاً عن الخمس سنوات المنصرمة؛
- والمهم هو أن يصبح الإنسان هو محور الفعل العمومي وليس الربح؛
- وأن تشمل الاستفادة من ثمار النمو جميع الفئات والشرائح والطبقات، وليس لوبيات وفئات ضيقة؛
- وأن تصبح الممارسات الاقتصادية سليمة، عوض الاتجار في معاناة المغاربة وانتهاز الفرص؛
- وأن يكون النمو المالي والاقتصادي مقروناً بميكانيزمات لإعادة توزيع الخيرات بشكلٍ عادل اجتماعيا ومجاليا؛

■ والمهم هو القطع مع الممارسات المضرة ببلادنا وبالمواطنين وبسمعة بلادنا وبجاذبيتها الاستثمارية، من قبيل: تضارب المصالح والريع والفساد والاحتكار؛

■ إذن، فالمهم هو تجاوز المنطق النيوليبرالي إلى المنطق الاجتماعي الحقيقي والفعلي؛

■ أي تجاوز "السببة" ديال منطق السوق، نحو منطق ضبط السوق وتقنيته؛

■ أي تدخل الحكومة، من أجل حماية الأسر من الاحتكار، ومن الجشع، ومن الريع، ومن الوساطة الطفيلية، ومن الرأسمالية المتوحشة؛

■ أي أعمال الدولة الاجتماعية بشكل حقيقي، وليس فقط كشعار أو قناع يتستر تحته البعض لاصطياد الفرص و"الهزات" ديال التصدير والاستيراد والمتجارة في فقر المغاربة؛

■ وهنا، يجب التأكيد على أن حرية الأسعار وحرية المنافسة والمبادرة لا تعني "السببة" والانفلات، بل إن واجب الحكومة في منطق الدولة الاجتماعية هو التوجيه والضبط والتقنين والتدخل، في كنف أعمال دولة الحق والقانون في المجال الاقتصادي؛

■ وهنا نستحضر مقتطفاً من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح البرلمان:

"وتأتي هذه الولاية في ظرفية استثنائية، حافلة بالفرص، التي قد لا تتكرر،

لمواصلة الإنجازات في مختلف المجالات. وإننا ننتظر أن تشكل الولاية

التشريعية والحكومية الجديدة، منعطفا حقيقيا لمواصلة طموح المغرب،

كقوة اقتصادية صاعدة وموثوقة، في توازن وانسجام بين النمو الاقتصادي،

وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية"؛

رؤية وتوجيهات ملكية سامية بمثابة خارطة طريق للفعل العمومي

■ السيدات والسادة المحترمين؛

- ونحن نناقش مشروع الميزانية، لا بد من استحضار الرؤية والتوجيهات الملكية التي تشكّل بوصلةً قوية للعمل، وتتعلق أساساً ب:
- إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى وتعزيز الاحتياطات الاستراتيجية، لاسيما في مجالات الأمن المائي والطاقي والغذائي، والإقلاع الصناعي، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي.. وكذا تطوير المخزونات والاحتياطات الاستراتيجية؛ وتأمين توريد المواد الأساسية؛
- كما ترتبط التوجيهات الملكية السامية بتسريع مسار الجهوية والتفعيل التام للتمركز الإداري.. فضلاً عن الانكباب على قضايا الشباب؛ وتنزيل برامج التنمية الترابية المندمجة بشكلٍ يجعل جميع المواطنين يستفيدون من ثمار النمو؛ والحرص على التكامل بين هذه البرامج وبين المشاريع الكبرى المهيكلّة، وعلى تجويد وتعميم الخدمات العمومية بالموازاة مع التعميم الفعلي للحماية الاجتماعية؛
- هذا، مع استحضار التوجيهات الملكية السامية المتعلقة، كذلك، بفعالية ونجاعة الأداء العمومي؛ والحرص على تحقيق الأثر من السياسات العمومية وعدم الاكتفاء برصد الوسائل فقط؛ وتفادي هدر الزمن والإمكانات؛ والحرص المصلحة العامة والأخلاقيات؛ وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط إجراءات الاستثمار؛ وضرورة انخراط القطاع الخاص والقطاع البنكي... مع ضرورة الاشتغال على العدالة الاجتماعية والمجالية، ليس باعتبارها شعاراً ظرفياً، بل أولوية وطنية، ورهاناً استراتيجياً ومصبوياً.

سياق دولي صعب ومضطرب

- السيدات والسادة الأفاضل؛
- جميعنا يعلم أنّ السياق العالمي يتسمّ، اليوم، بكثيرٍ من التعقيدات. وأبرزها: استمرار عدم اليقين؛ وبرز السياسات الحمائية؛ وبحث جميع الدول عن السيادة الاقتصادية، وباستمرار تقلبات أسعار المحروقات؛ وتصاعدُ بؤر التوتر والنزاعات بخلفيات الهيمنة وصراع النفوذ بين القوى الكبرى؛

- في هذا السياق، نسجل، اليوم، تحسُّناً طفيفاً جداً للنمو العالمي، وللتجارة الدولية، في مقابل ارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقة؛
- وتتفاعل بلادنا مع هذه الأوضاع الاقتصادية الدولية من خلال أربعة

مداخل:

1. مدخل التجارة، بما يستدعي تنويع الشراكات لا سيما مع قاراتنا الأفريقية الواعدة؛
 2. ثم مدخل الأسعار، بما يستدعي التركيز على الذات وعلى المنتج الوطني والسعي نحو التقليل ما أمكن من الواردات؛
 3. ثم أيضاً مدخل سلاسل القيمة، حيث أن بلادنا لها فرصة التموقع أفضل من حيث سلاسل القيمة ذات القيمة العالية كصناعة السيارات والطيران والبطاريات وغيرها؛
 4. وأخيراً مدخل التمويل، حيث أن طبيعة الولوج إلى الأسواق المالية العالمية المتقلبة جداً تظل مرتبطة بصلابة ومصدقية التوازنات الماكرواقتصادية الواجب الحفاظ على مستوى التحكم فيها؛
- لكن هذه التعقيدات الدولية نفسها تحملُ إلى جانبها عدداً من الفرص أمام بلدنا الصاعد، وعلينا حُسْن استثمارها: (المكانة المتنامية لبلادنا والاحترام الذي يحظى به دولياً؛ الاستقرار الوطني الجاذب للاستثمار؛ نجاحات السياحة؛ ارتفاع عائدات مغاربة العالم؛ تعدد الشركاء في كل القارات؛ الحضور القوي والشراكات في إفريقيا؛ فرص الربط الاقتصادي بين أوروبا وإفريقيا؛ مستقبل الطاقات البديلة؛ توطين شركات عالمية عملاقة....).
 - وللتأكيد، فإنَّ التجارب الدولية والتاريخية تُعلِّمنا أنَّ أفضل توقيت لإجراء الإصلاحات الجوهرية هو في وقت الصعوبات؛
 - كما أنَّ بلادنا عليها مواصلة تنويع الشراكات، وصوْن استقلالية قرارها الوطني، والانتصار للسلم العالمي وللحلول السلمية وللقانون الدولي؛

■ وفي هذا الإطار، نجدد التعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهة آلة البطش وحرب الإبادة الإسرائيلية. وسنظل نساند الشعب الفلسطيني الشقيق حتى ينال كامل حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في دولته الحرة والمستقلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشريف، طبقاً للشرعية الدولية.

قضية الصحراء المغربية: أولوية قصوى تتطلب تمتين جبهتنا الداخلية

- في هذا الخِصَم، تظل قضية الصحراء المغربية هي أمُّ القضايا الوطنية، وأولى الأولويات، والتي تحظى بإجماع كافة المغاربة؛
- وبفضل ديبلوماسية دينامية وشجاعة وقوية، يَفُودُها جلالة الملك حفظه الله، استطاعت بلادنا تحقيق نجاحاتٍ مُهِمّةٍ على درب الطيّ النهائي لهذا النزاع المفتعل، الذي دام لنصف قرن؛
- ولقد حان الوقتُ لإنهائه، اليوم، من خلال استثمار هذه الدينامية الحالية والاعترافات الوازنة، وذلك على أساس الحُكم الذاتي في ظل السيادة المغربية، كحلٍ وحيد... وهو ما كرسه القرار الأممي رقم 2797 التاريخي والمفصلي، بتاريخ 31 أكتوبر 2025 الذي صار عيداً وطنياً للوحدة نعتزُّ به؛
- ومنتظر مكاسب أخرى في هذا الاتجاه في الأيام المقبلة على مستوى الأمم المتحدة، في أفق تنزيل مشروع الحكم الذاتي ميدانياً.
- في هذا السياق، علينا التحضير الجيد لتفعيل الحكم الذاتي على أرض الواقع. كما علينا تمتينُ الجبهة الداخلية، بجيلٍ جديدٍ من الإصلاحات: ديمقراطياً، واقتصادياً، واجتماعياً.
- وهنا، لا تفوتنا الفرصة، لكي نتوجه بتحيةة إجلالٍ وإكبار لكافة الساهرين على حماية أمن بلادنا واستقرارها، وعلى وحدة وسلامة وطننا العزيز، من قواتٍ مسلحة ملكية، ودركٍ ملكي، وأمنٍ وطني، وقواتٍ مساعدة، ووقاية مدنية، وإدارة ترابية، وذلك تحت قيادة جلالة الملك نصره الله.

السياق الاقتصادي والمالي على الصعيد الوطني

- السيد الرئيس؛ السيد الوزير؛ السيدات والسادة النواب؛ السيدات والسادة الأطر؛
- ونحن نناقش مشرع القانون المالي الأول في عهد الحكومة الجديدة، لا بد من إطلاقة سريعة على السياق الداخلي:
- حيث يسجل وجود مؤشرات وتصنيفات إيجابية دولياً للاقتصاد المغربي وللمالية العمومية (ثقة المجتمع الدولي المالي)؛ بما يجعلنا نحافظ على هوامش الأمان المالي في مواجهة المخاطر الخارجية، مع استمرار قدرتنا على تعبئة مصادر تمويل متنوعة.
- كما نسجل نسبة النمو في 4.7% في 2026؛ وتحسن القيمة المضافة الفلاحية؛ في مقابل تباطؤ القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية (ارتفاع إنتاج الحبوب بالضعف إلى 90 مليون قنطار)؛
- أيضاً، لا بد من الانتباه إلى التحدي المرتبط بتفاقم العجز التجاري ب 25% في 2026 (متم غشت 2026)؛
- لكن بفضل تحسن أداء السياحة (20 مليون زائر في 2025)؛ وتحويلات مغاربة العالم؛ وصناعة السيارات والطائرات (التي تشكل 40% من صادراتنا)، والصناعات الغذائية والفلاحية؛ والاستثمارات الأجنبية المباشرة... فإننا نستطيع اليوم الحفاظ على احتياطي العملة الصعبة في مستوى يقارب 6 أشهر من الواردات؛
- كما أن معدل التضخم الذي كان في حدود 6.1% في 2023، صار 0.7% في 2026، ويُتوقع 1.5% في 2027... مع ضرورة الانتباه إلى المكون الغذائي في هذا التضخم العام؛
- وفضلاً عن ذلك، يُتوقع تقليص عجز الميزانية إلى 3% في متم 2026؛

- كما أن معدل البطالة (حسب الطريقة الجديدة) في الفصل 2 من 2026، بلغ 9.5 على المستوى الوطني؛ 11.9% الحضري؛ 27.2% في وسط الشباب ما بين 15 و24 سنة... كما أن نحو 3 مليون شاب يوجدون في وضعية NEET؛
- إن هذا الوضع العام بمؤشراتته المختلفة يضع على هذه الحكومة تحديات متعددة، تتعلق بالحفاظ على المكتسبات، والتصدي للاختلالات التي في مقدمتها خلق النمو الكافي مع آليات إعادة توزيع ثماره بعدالة.

توجيهات التصريح الحكومي

- السيد رئيس اللجنة، السيد الوزير، السيدات والسادة النواب؛
 - من أجل مناقشة مشروع القانون المالي الذي بين أيدينا، لا بد من وضعه أمام مجهر البرنامج الحكومي، طالما أن الأول يجب أن يكون انعكاساً إجرائياً للثاني؛
 - وجدير، هنا، استحضار توجيهات البرنامج الحكومي السبعة، التي نجدُ فيها أنفسنا كفريقٍ للتقدم والاشتراكية، حيث يتعلق الأمر بتناغمٍ طالما طالبنا به، ما بين الأبعاد الديمقراطية الحقوقية، وبين بُعد الحكامة الجيدة، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية... وهذه التوجيهات هي:
1. توطيد دولة الحق والقانون والمؤسسات؛
 2. محاربة الفساد، والقطع مع الريع وتخليق الحياة العامة، بما يجعل السياسات العمومية أكثر نجاعة وأكثر استجابة لاحتياجات المواطن؛
 3. الدفاع عن الهوية الوطنية وتوطيد روح المواطنة وتماسك المجتمع المغربي وازدهاره؛
 4. ضمان شروط العيش الكريم لكل المواطنين والمواطنات، عبر استعادة القدرة الشرائية وترسيخ دولة اجتماعية قابلة للاستدامة؛
 5. إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق. وهي أكبر قضايا المرحلة المقبلة وأكثرها استعجالاً؛

6. تأمين السيادة الاستراتيجية، بضمان الأمن الطاقى والمائى والغذائى والتكنولوجى والعلمى واستدامتها، بموازاة مع تكريس الإشعاع الدولى للمملكة؛

7. بناء اقتصاد قوى وقادر على تمويل الطموح الاجتماعى والسيادى.

التوجهات العامة لمشروع قانون مالية 2027

■ كما جاءت، بناءً على ذلك، توجهات مشروع قانون مالية 2027 الخمسة متقدمة وطموحة، علماً أنه لا يمكن أن نتصور أن البرنامج الحكومى سيتم تنزيله كاملاً منذ أول قانون مالى:

■ أولاً: استعادة القدرة الشرائية وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة:

من خلال العزم على الانتقال من منطق الاستجابة للضغوط إلى مقارنة الاستباق والتنظيم، ومن منطق معالجة الدخل فقط إلى مقارنة تنقية بيئة إنفاق الأسر؛ ومن منطق الاكتفاء بدعم الأسر في وضعية فقر أو عطالة أو هشاشة إلى مقارنة التمكين والإدماج؛

■ وفي هذا السياق، فإننا لا زلنا نؤكد على أن الغلاء ليس دائماً سببه التضخم العالمى، بل أيضاً وأساساً سببه اختلالات السوق المحلية. وهنا نستحضر مقتطفاً من خطاب جلالة الملك في 20 غشت 2008، حيث جاء فيه: "فالمواطن قد يتفهم أن غلاء المعيشة، رهين بارتفاع الأسعار، في السوق العالمية، لكنه لا يقبل أن يكون فريسةً لجشع المضاربين، وشبكة الوسطاء، أو ضحية لعدم قيام السلطات المسؤولة، بواجبها كاملاً، في الضبط والمراقبة والزجر. فحرية السوق، لا تعنى الفوضى والنهب".

■ هكذا، وبناءً على هذا التوجه الأول لمشروع القانون المالى، نشتم عزم الحكومة، انطلاقاً من سنة 2027، على مباشرة إصلاح هيكلي للأسواق والأسعار، واتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تتوخى دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

■ ثانياً: إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق: حيث لا يسعنا

سوى مساندة إطلاق برنامج وطنى مندمج للشباب 2027-2031، مبني على

توجيههم نحو مجموعة من البرامج التي تهتم بالتكوين والتأهيل وواكبة المهنة وتسهيل الولوج للتمويل والضمان والأسواق.

■ **ثالثا: تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة والجيل الجديد من برامج التنمية**

الترابية المندمجة: إذ يتعين إعادة تصميم التعاقد بين الدولة والجهات، إلى جانب تفعيل الكامل لميثاق اللاتمرکز الإداري، بما يسهم في إنجاح الجديد من برامج التنمية الترابية.

■ **رابعا: تعزيز السيادة الاستراتيجية المائية والطاقية والغذائية والرقمية:**

بما من شأنه أن يضمن تحقيق الأمن الاستراتيجي المائي، وتسريع برنامج تطوير الطاقات المتجددة، ومواصلة تنزيل عرض المغرب للهيدروجين الأخضر، والتنازل التدريجي لخارطة طريق البنية التحتية للغاز، وذلك بموازاة مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات لضمان الأمن الغذائي، وتعزيز السيادة الرقمية الوطنية.

■ **خامسا: بناء اقتصاد قوي قادر على تمويل الطموح الاجتماعي والسيادي،**

موازاة مع تسريع تنزيل الإصلاحات المؤسسية وضمان استقرار التوازنات

الماكرواقتصادية والمالية: وذلك لتوفير التمويل الضروري لتسريع دينامية

الأوراش والمشاريع التنموية الكبرى والاستراتيجيات القطاعية في مختلف المجالات، مع العمل على تطوير منظومات صناعية سيادية جديدة.

■ كما أن مشروع قانون المالية لسنة 2027 يعطي أهمية كبيرة للاستثمار،

ولتحسين مناخه، ولدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

■ كما يعطي أهمية خاصة لانشغالات الشباب التي تشكل أكبر قضايا المرحلة

وأكثرها استعجالاً.

فرضيات م ق مالية 2027

■ على هذه الأسس، ن سجل أن مشروع القانون المالي انبنى على فرضيات أساسية

تتمثل في:

- نمو الناتج الداخلي الخام: 3,7%، وهي فرضية يمكن تحقيق أفضل منها، بالنظر إلى عدد من المؤشرات الواعدة؛
- محصول الحبوب: 70 مليون قنطار، حيث نتمنى موسماً مائداً يعزز مخزون السدود الذي يبلغ اليوم مستوى جيداً في حدود 66%؛
- سعر غاز البوتان: 600 دولار للطن، ونتمنى أن تتحسن الأوضاع الدولية، بما ينعكس إيجاباً على هذه الفرضية، وعلى أسعار البترول والمحروقات. وهي مناسبة للتأكيد على دور التكرير والتخزين، وبالتالي على دور مصفاة لاسامير.
- معدل التضخم: 1,5%، لكن ينبغي الانتباه إلى المكوّن الغذائي في هذا المعدل العام، في أفق تحسينه بشكل ملموس لفائدة عموم المواطنين والمواطنات، وخاصة الفئات المستضعفة والطبقة المتوسطة.
- ثم فرضية الطلب الدولي الموجّه للمغرب (دون احتساب منتجات الفوسفات ومشتقاته): 2.6%؛
- وكذا سعر صرف الأورو مقابل الدولار: 1,163.

دعم القدرة الشرائية عبر إعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة

- وعلى مستوى التفاصيل، فإننا، في فريق التقدم والاشتراكية، نسجل إيجاباً تخصيص 1 مليار درهم في 2027، في إطار التوجّه نحو إحداث 6 شركات جهوية أو منصات مهنية للتجميع والتسويق بالأحواض الفلاحية الكبرى؛ بالإضافة إلى تحديث 12 سوقاً للجملة للخضر والفواكه؛ وإصلاح مسالك اللحوم والأسماك، لاسيما من خلال توفير وحدات تبريد وخدمات حفظ مشتركة في الموانئ ونقط التفريغ.
- والأهم في هذا السياق هو عزم الحكومة، كما كُنّا نطالب دائماً، على تأطير الصادرات لحماية السوق الوطنية. لأنّ المنطق يقتضي ألاّ نصدّر سوى ما لا

يحتاجه الطلب الداخلي. وسوف نعمل على حث الحكومة على أن تتقيد تماماً بهذا المنحى.

دعم القدرة الشرائية عبرمراجعة الضريبة على الدخل على 5 سنوات

- ثم إن فريق التقدم والاشتراكية يُحييكم، السيد الوزير، على شجاعة مُراجعة أخطر الضريبة على الدخل... وأنتم تتدكّرون، من دون شك، أن هذا الأمر شكّل على مدى سنوات موضوع تعديل بالنسبة إلينا... وها هو الوقت قد حان (والخير فوقاش ما جا ينفع).
- وطبعاً، كلفة هذا الإجراء الهام تبلغ 5.5 مليار درهم برسم 2027، حيث سيتم رفع حد الشريحة الأولى المتعلقة بالدخل الصافي المعفى من 40.000 إلى 60.000 درهم؛ مع تقليص عدد الشرائح الخاضعة للضريبة من خمس إلى ثلاث، واعتماد معدلات ضريبية تصاعدية بنسبة 10 % و 20 % و 30 % على هذه الشرائح؛
- والنتيجة ستكون تحسن الدخل الشهري للأجراء والموظفين، إذ يُمكن الجدول الجديد للضريبة على الدخل من إعفاء 87,1 % من الأجراء. وستصبح الرواتب التي تقلّ عن 10.000 درهم شهرياً معفاة من الضريبة..
- وخلال السنة الأولى، سيبلغ المكسب الشهري نحو 500 درهم بالنسبة لغالبية الأجراء المعنيين، ليرتفع في أفق 2031، عند التطبيق الكامل للجدول إلى 1.186 درهم بالنسبة إلى راتب قدره 11.829 درهم، وإلى 3.079 درهم بالنسبة إلى راتب قدره 18.737 درهم.

دعم القدرة الشرائية من خلال الرفع من الحد الأدنى للمعاشات الرئيسية إلى 3.000 درهم شهرياً في أفق 2031 و 1.700 درهم ابتداء من 2027

- وبنفس الروح العالية، نُحييكم، السيد الوزير، على أنكم قررتم كحكومة الاستجابة لانتظارات ومطالب المتقاعدين والمتقاعدين، المشروعة والمعقولة، من خلال الرفع من الحد الأدنى للمعاشات الرئيسية إلى 3.000 درهم شهرياً في أفق 2031 و 1.700 درهم ابتداء من 2027؛

- حيثُ تبلغ كلفة هذا الإجراء 3,3 مليار درهماً؛ ومن المرتقب أن يستفيد منه حوالي 500 ألف مستفيداً.

دعم القدرة الشرائية عبر رفع معاش الأرامل إلى 100 % من معاش المتوفى، عوض 50 %

- في الوقت ذاته، نُحييكم أيضاً على تخصيص 7,3 مليار درهماً، وهو غلاف هام جداً، من أجل إنصاف حوالي 431 ألف أرملة مستفيدة؛
- عبر رفع معاشهن إلى 100 % من معاش المتوفى، عوض 50 % حالياً؛
- ونعتبرُ هذا التدبير إجراءً حكومياً يرقى فعلاً إلى حجم الانتظارات على هذا المستوى.

دعم القدرة الشرائية عبر تنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي

- السيد الوزير؛
- إن الطبقة الوسطى عموماً تضررت، بشكلٍ كبير، خلال السنوات الماضية، وأساساً الأجراء، رغم عددٍ من التدابير التي كان تمّ اتخاذها، لكن تمّ استنزافُ كل المكاسب من جراء الغلاء الذي لم يتوقف؛
- لذلك، على هذه الحكومة أن تفيّ بالتزامها المتعلق بتنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي، بكلفة 50 مليار درهماً (+1.6 مليار درهم في أفق 2027)؛
- حتى يستفيد فعلاً مليون و250 ألف موظف وموظفة؛
- وبالموازاة مع ذلك، ندعو الحكومة إلى الوفاء بإخراج ميثاق الشغل اللائق؛ والسهر على حُسن تطبيق مدونة الشغل، ومراجعتها... وإلى تحسين ظروف العمل والسلامة في أماكن الشغل؛ وإلى إحداث علامة "المشغل النموذجي"... وللقيام بذلك ينبغي النهوض بقطاع تفتيش الشغل على جميع المستويات.
- وفي هذا السياق، نعتبر أن على هذه الحكومة أن تعمل على مؤسسة الحوار الاجتماعي بشكلٍ فعلي مثمر، وبصورة منتظمة بجولتين في السنة، فضلاً عن

الحوارات الاجتماعية القطاعية التي ينبغي أن تجري بشكلٍ سلس في إطار
شراكةٍ اجتماعية حقيقية ومسؤولة.

دعم القدرة الشرائية عبر مجانية فاتورة الكهرباء إلى حدود 100 درهم شهريا وعبر
مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية (المقاصة)

- في نفس الاتجاه، من الإيجابي جداً دعمُ الفئات الشعبية المحرومة، عن
المسكن الرئيسي للأسرة المستحقة، عبر إقرار مجانية فاتورة الكهرباء إلى
حدود 100 درهم شهريا، بكلفة إجمالية لهذا الإجراء تقدّر بـ 2.8 مليار درهم.
- وننتظر منكم، السيد الوزير، تقديم توضيحٍ إجرائي بخصوص الأسر الكثيرة
في العالم القروي التي لا تعتمد على فاتورة الكهرباء وإنما على تعبئة الدفع
المسبق.
- كذلك، تستمر الحكومة الجديدة في إقرار تحمُّل الميزانية العامة لكلفة دعم
المقاصة: بنحو 19.4 مليار درهم، لدعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق
الوطني للقمح اللين... وذلك على غرار دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء
الصالح للشرب الذي بلغت كلفته 17 مليار درهماً من 2022 إلى 2025؛
- وبهذا الصدد، نعتقد أن هذه الحكومة الجديدة لها من المؤهلات السياسية،
ومن الإرادة، ما يجعلها قادرة على تملُّك الشجاعة لإصلاح صندوق المقاصة،
بحيث يستفيد منه فقط الذين يستحقون الدعم.

القدرة الشرائية عبر إصلاح الدعم الاجتماعي المباشر

- من جهة أخرى، فقد أثّرنا سابقاً، وبقوة، من موقع المعارضة البناءة، اختلالات
الدعم الاجتماعي المباشر؛
- ولذلك، نرحب اليوم بالعزم المعلن للحكومة على مراجعة محددات المؤشر
على أساس الدخل الفعلي... كما نرحب بالاستجابة لما نادينا به من ضرورة رفع
قيمة الدعم الاجتماعي الشهري، حيث أقرت الحكومة اليوم رفعه من 500
درهم إلى 600 درهم، وتدرجياً إلى 1000 درهم؛

- وإذا كانت هذه السنة 2027 ستعرف استمرار استفادة 4 ملايين أسرة، فإننا لا نزال نؤكد على ضرورة مساعدة المعنيين على الاندماج المهني، لنشهد انخفاضاً تدريجياً لهذا العدد، لكن دون حرمانهم من الدعم المباشر في الفترة الانتقالية.

الحماية الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية عبر التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وإصلاح منظومة الصحة

- السيد الوزير؛
- تعلمون أننا دافعنا دائماً عن التعميم الفعلي والتام للتغطية الصحية، وعن جودة الخدمات، وعن جاذبية المستشفى العمومي، وعن خارطة صحية عادلة ومتكافئة، وعن خفض الكلفة الحقيقية التي يؤديها المؤمنون عند العلاجات؛
- والآن، من موقع الأغلبية كذلك، سنظل نراقب مدى التقدم في تحقيق هذه الانتظارات، وسنظل نترافع حول هذه الأمور التي تقدمنا فيها على مستوى التأطير المؤسساتي والقانوني في انتظار التفعيل الذي له أثر في المعيش اليومي للمرضى وعائلاتهم؛
- نعم، هناك الآن 32 مليون مستفيد من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (89% من المواطنين والمواطنات)؛ لكن يتعين تدقيق ومعالجة حالات ذوي الحقوق المغلقة؛
- وينبغي استهداف التعميم الفعلي، مع الحرص على الاستفادة الفعلية للمؤمنين؛
- اليوم، برسم مشروع القانون المالي الحالي 2027، تمّ تخصيص 11.5 مليار درهم لتحمل اشتراكات 4 ملايين مستفيد رئيسي في أموتضامن، أي 11 مليون نسمة؛
- وبالموازاة مع ذلك، نعتقد أنه على الحكومة بذل مجهود أكبر فيما يتعلق بأداء الاشتراكات من طرف العمال غير الأجراء والقادرين على الأداء عموماً؛

- كما على الحكومة، من أجل ضمان استدامة نظام التغطية الصحية الأساسية والإجبارية، الحرص على منظومة الوقاية؛ والإلزام بالبروتوكولات العلاجية؛ وإصلاح جذري وسريع لأسعار الأدوية.
- في الوقت نفسه، فإن الحماية الاجتماعية تمرُّ بالضرورة عبر تعزيز ثقة المواطنين والمواطنين في المستشفى العمومي؛ إلى جانب قطاع صحي خصوصي مسؤول ومراقب من طرف الدولة، ومساهم في الخريطة الصحية العادلة؛ وهي مناسبة، لنجدد التأكيد أنه ليس مقبولاً ولا منطقياً أن تسمح هذه الحكومة ذات النّفس الاجتماعي باستمرار القطاع الصحي الخصوصي في استهلاك حوالي 90% من مرجوعات صناديق التغطية الصحية، المبنية على التضامن وعلى مساهمات المال العام؛
- في هذا السياق، نثمن، السيد الوزير، تخصيص 45.4 مليار درهماً لقطاع الصحة برسم 2027 (+7 %) عن 2026 حيث كانت 42.4 مليار درهم؛ وتخصيص 8000 منصب شغل؛
- ونعتقد أن هذا هو الطريق السليم نحو تحقيق هدف 45 مهني صحي لكل 10 آلاف نسمة في أفق 2030؛ بشرط الحفاظ على الخريجين في وطنهم بإجراءات تحفيزية، ومواصلة رفع الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد الطبية والتمريضية؛
- أيضاً، ندعو إلى تسريع عمليات تأهيل العرض الصحي: تأهيل 1600 من مؤسسات الرعاية الأولية؛ وإطلاق بناء مركز استشفائي جامعي جديد بالدار البيضاء؛ ومواصلة بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية ببني ملال، وكلميم، والرشيدية؛ ومواصلة أشغال بناء 32 مركز استشفائي إقليمي وجهوي؛ ومواصلة تأهيل وتجديد 90 مستشفى؛
- هذا، مع ضرورة تسريع تعميم المجموعات الصحية الترابية؛ ومأسسة مسلك العلاج انطلاقاً من طبيب الأسرة؛ ورقمنة الخدمات الصحية؛ وإصلاح

الاستقبال والمستعجلات؛ وإلزامية البروتوكولات العلاجية؛ وإخراج النصوص التطبيقية لقانون الوظيفة الصحية؛ وتفعيل الانفتاح على الأطباء الأجانب.

الحماية ودعم القدرة الشرائية عبر التعويض عن فقدان الشغل والتقاعد

- السيد الوزير؛
- لقد طال انتظار التطبيق الكامل للقانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية؛
- ونرجو ألا تُخلف هذه الحكومة موعدها مع هذا الاستحقاق الاجتماعي المصيري لبلادنا؛
- ولا سيما من حيث تطوير منظومة التعويض عن فقدان الشغل؛
- ومن حيث تعميم التقاعد لفائدة العمال الغير الأجراء؛
- وأساساً من حيث ضرورة إجراء إصلاح شامل لأنظمة التقاعد في إطار الحوار المثمر والمسؤول مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين؛
- بما يمكن من إنقاذ أنظمة التقاعد، وتجميعها، وضمان نجاعتها واستدامتها؛
- وبما يمكن في الوقت ذاته من الحفاظ على الحقوق المكتسبة للأجراء وللمتقاعدين؛
- إنه ربما الورش الأكثر حساسية التي سوف تُقاسُ به شجاعة وفعالية هذه الحكومة التي لنا الثقة في نجاحها، ولها علينا الدعم والمساندة في كل الخطوات الإيجابية.

الحماية الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية عبر إصلاح التعليم والتعليم العالي والتكوين المهني

- السيد الوزير؛
- أنتم تُدركون تماماً أن المفهوم العام للدولة الاجتماعية وللحماية الاجتماعية يشمل أيضاً، بل وأساساً، مدى فعالية الولوج العادل والجيد للخدمات العمومية الأساسية، وفي طليعتها التعليم؛

- وببساطة، فإصلاح المدرسة العمومية من شأنه أن يُعفي عدداً كبيراً من الأسر المتوسطة ومحدودة الدخل من اللجوء إلى إرسال بناتها وأبنائها إلى المؤسسات الخصوصية، بما يوفر لهذه الأسر دخلاً إضافياً... مع العلم أن نحو 80% من الأسر تراجع مستوى معيشتها خلال الخمس سنوات الماضية، وحوالي 2% من الأسر فقط هي التي تستطيع الإِدِّخار؛
- على هذا الأساس، نسجل تخصيص ما يناهز 16 ألف منصب مالي للتربية الوطنية، علماً أن الحاجيات أكبر من ذلك؛
- كما نسجل تخصيص 107 مليار درهم للتربية الوطنية، مقابل 102 مليار درهم في 2026، بزيادة 5 مليار درهم تقريباً، لكن معظمها لكتلة الأجور؛
- و121,3 مليار درهم برسم سنة 2027 (+4,6% مقارنة مع 2026) إذا أضفنا التعليم العالي؛
- كما نسجل إيجاباً برمجة 2000 قسم جديد للتعليم الأولي؛
- ونأسف إزاء كَوْن نسبة تعميم التعليم الأولي حالياً هي 82% فقط، بما يعني ضرورة التعميم في أفق 2028؛ مع الاهتمام بأوضاع أساتذة وأستاذات التعليم الأولي (وهنا نسجل بإيجاب الحوار المزمع إجراؤه من طرف السيد وزير القطاع مع ممثلي أساتذة التعليم الأولي)؛
- أيضاً، نسجل بإيجاب برمجة 204 مؤسسة تعليمية جديدة؛ و730 ألف مستفيد من النقل المدرسي، وتعميم الإطعام بدور الطلاب؛
- ليظل الهدف هو القضاء على نزيف الهدر المدرسي، وهو تجويد المدرسة العمومية؛
- لكن الأمر لا يتعلق بالبنيات المادية فقط، بل أساساً بإصلاح المناهج والبرامج، وهو ما يتطلب إمكانيات وَجَبَ توفيرها على سبيل الاستثمار المنتج في أهم قطاعٍ على الإطلاق من المنظور المجتمعي والاستراتيجي (صناعة مواطن الغد)؛

- في هذا السياق، هناك عزمٌ حكوميّ معلن على تعميم مدارس الريادة بالابتدائي، وفي ثلاثة أرباع مؤسسات الإعدادي... وهذا الأمر لا يتنافى مع إمكانية إجراء تقييمٍ مرحلي للتجربة، بما يساعد على تجاوز نقائصها؛
- ليظل الأستاذ هو محور الإصلاح، حيث نسجل بارتياح تصريحات السيد وزير القطاع حول انفتاح الحكومة على مراجعة قرار تسقيف سن الولوج إلى مهن التعليم؛
- كما ندعو إلى الارتقاء بالكفاءات المهنية للمدرسين، عبر تعزيز التكوين الأساسي لطلبة سلك الإجازة في التربية، وعبر التكوين المستمر وجعله إلزامياً ومنتظماً؛
- وعلى هذه الأسس، نؤكد على ضرورة معالجة الهدر المدرسي، باعتباره قبلة اجتماعية موقوتة، وذلك عن طريق نموذج مدرسة الفرصة الثانية، وعن طريق الاستباق والعلاج معاً، بما يتطلب اعتبار الإنفاق في هذا المجال استثماراً حقيقياً وأساسياً في مغرب اليوم والغد؛
- وعلى صعيد التعليم العالي، نسجل بارتياح برمجة إحداث 49 مؤسسة جديدة للتعليم العالي؛
- ونؤكد على الحفاظ على مجانية التعليم العالي العمومي؛ واستقلالية الجامعة؛ وعلى أدوار الأساتذة الباحثين؛ وعلى الارتقاء بالبحث العلمي والابتكار؛
- كما نؤكد على ضرورة مراجعة الخريطة الجامعية على أساس الإنصاف المجالي؛
- وعلى معالجة الأوضاع الاجتماعية للطلبة، لا سيما من حيث تأهيل وتوسيع الأحياء الجامعية وخدمة الإطعام الجامعي، وتعميم المنح وتنويع مصادر تمويلها؛

- أما من حيثُ ملائمة التكوين الجامعي مع حاجيات الاقتصاد الوطني، فإننا نعتبر أن المسألة ليست مسألة موارد فقط، بل مسألة ضرورة إحداث التحول في نموذج التعليم العالي؛
- وعلى مستوى التكوين المهني، نسجل إيجاباً برمجة إحداث 24 مؤسسة جديدة للتكوين المهني؛ وافتتاح 3 مدن جديدة للمهن والكفاءات في جهات كلميم-وادي نون وفاس-مكناس ودرعة تافيلالت؛ والانفتاح على إحداث معاهد متخصصة في التكوين على ريادة الأعمال.

الحماية الاجتماعية من البطالة ودعم القدرة الشرائية عن طريق التشغيل

- السيد الرئيس، السيد الوزير، السيدات والسادة النواب؛ السيدات والسادة الأطر؛
- من البديهي أنه لا كرامة من دون شغل، ولا شغل من غير استثمار، ولا استثمار من دون مناخ ملائم لهذا الاستثمار؛
- وللأسف، سجلنا في السنوات السابقة مستويات مقلقة للبطالة، بما يفسر ولو جزئياً انسداد الآفاق لدى عدد كبير من الشباب؛
- ومن العوامل التي يمكن أن تساعد اليوم على تحسين الوضعية: عامل إنجاز البنيات التحتية الكبرى؛ وعامل إنجاز برامج التنمية الترابية المندمجة؛ وعامل الدينامية الاقتصادية التي ستُعزَّزُ بإجراءاتٍ حقيقية لتنقية مناخ الأعمال من الممارسات غير المشروعة كتضارب المصالح والربح والفساد والمنافسة غير الشريفة والاحتكار؛
- لذلك، نعتقد أن استهداف إحداث مليون منصب شغل هو أمرٌ ممكن عملياً؛
- ومع ذلك، نثير الانتباه إلى ضرورة تعزيز الإدماج المهني للشباب من دون شهادات؛ وتعزيز التشغيل الذاتي وريادة الأعمال؛ وعلى هذا الأساس تتعين مواصلة إصلاح لانايبك وإعادة تموقعها في المحيط الاجتماعي-الاقتصادي.

دعم القدرة الشرائية عبر السكن

- كما يعلم الجميع، فقد كنا قد أعربنا، ونحن في موقع المعارضة، عن دعمنا لبرنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي؛
- وها نحن اليوم نجدد مساندتنا لاستمرار هذا البرنامج، مع التأكيد على حرص الحكومة على تحقيق الأثر الملموس منه، من خلال التصدي لظاهرة النّوار، ومن خلال الحرص على توفير العرض بشكلٍ متكافئ بين الأقاليم والمدن والجهات؛
- مع ذلك، فالمنجز، اليوم، يبعثُ على الارتياح: 128 ألف مستفيد من الدعم المباشر لاقتناء السكن، 45% منهم نساء؛ و22% منهم من مغاربة العالم،
- أيضاً، نعتقد أنه حان الوقت لتُنهي بلادنا نهائياً مع دور الصفيح، حيثُ تمت لحدّ الساعة معالجة أوضاع 76% من أسر مدن الصفيح؛
- كما أنه، برسم 2027، تمّ تخصيص 10.4 مليار درهم للسكن والتأهيل والتخطيط الحضري؛
- ويتم العزم على تسريع تنفيذ برنامج التنمية المندمجة للمراكز الصناعية النموذجية؛
- فضلاً عن العرض السكني للإيجار الميسّر لا سيما للشباب؛ علاوةً عن العرض السكني المدعّم وتبسيط إجراءات السكن والبناء في العالم القروي؛ ومواصلة معالجة المباني الآيلة للسقوط؛
- إنها كلها أورايش ندعمها، وندعو إلى الحرص على أثر سياسة المدينة؛ والعناية أكثر بحلقة المراكز الناشئة وبحلقة المدن الوسيطة؛
- كما ندعو الحكومة إلى إنهاء العمليات المرتبطة بمعالجة أضرار زلزال الحوز، سواء من حيث برامج الإسكان، والتعويضات، أو تلك المتعلقة بإعادة تأهيل المرافق والخدمات العمومية والبنى التحتية؛

- في نفس الوقت، نعتبر أنه يتعين رقمنة المعطيات المتعلقة بالعقار، ومراجعة النظام الجبائي المطبق على الأراضي الحضرية غير المبنية. كما ينبغي إرساء منظومة لتخطيط السكن ورصد الحاجيات الحقيقية.... وسندساند الحكومة طبعاً في كل ما ستخذه من تدابير وقرارات في هذا الاتجاه.

الحماية الاجتماعية عبر إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق

- السيدات والسادة المحترمين؛
- من الأمور التي كنا ننتظر إجراءات الحكومة فيما يتعلق بها: مسألة الشباب؛
- حيث أننا فعلاً أمام معضلتين أساسيتين: 280 ألف تلميذ ينقطع سنوياً عن الدراسة؛ ولدينا 2.9 مليون NEET؛
- بمعنى أن التطور والتقدم والنماء المغربي يسير من دون جزءٍ أساسي ومحوري من طاقته المهدورة؛
- ولم تستطع برامج مؤقتة كفرصة وأوراش أن تعالج الموضوع؛
- الآن، نحن أمام برنامج جديد بغلاف مالي إضافي قدره 6 ملايين درهم برسم 2027: يقوم على أساس منصة موحدة؛ ومسار موحد؛ ومواكبة فردية حسب خصوصية وضعية كل شاب معني؛ وعلى أساس منظومة شاملة (تعليم أو تكوين+تأهيل+تشغيل+سكن)؛
- ونتمنى أن يكون تفعيل هذا البرنامج بالشكل الفعال، ومن دون تشتيت للجهد، ومن دون تملُّص من المسؤولية؛
- على هذا الأساس، نثمن برنامج التكوين بالتدرج لما بين 150 ألف و 200 ألف مستفيد سنوياً؛ وبرنامج أول عقد شغل لـ 100 ألف مستفيد سنوياً؛ وبرنامج مقاوله الشباب: لـ 12 ألف مستفيد سنوياً؛ وبرنامج كفاءات 2030 في المجالات الواعدة للمستقبل؛ كما نثمن ولؤ على مَضَص برنامج الحركة المهنية الدولية لـ 25 ألف مستفيد سنوياً؛

■ كما نثمن برنامج دعم تمويل المشاريع الفلاحية وشبه الفلاحية لفائدة الشباب القروي لحوالي 16 ألف مستفيد سنوياً؛ وبرنامج "متطوع" الذي يهدف إلى توسيع تعميم فرص التطوع على جهات المملكة.

■ أيضاً، ن سجل بالإيجاب جواز الحركية المهنية للتكوين والشغل لفائدة 250 ألف مستفيد خلال 5 سنوات (تغطية جزء من تكاليف النقل والانتقال والإقامة المؤقتة خارج مناطق إقامة الشباب المعني)؛ وعرض السكن المخصص للإيجار للشباب بأسعار ميسرة.

■ إنها برامج واعدة، لكننا نؤكد على حكامتها، وعلى الالتقائية، وعلى النجاعة والسرعة في التنفيذ،

■ وإلى ذلك، فالمطلوب، كذلك، هو تعزيز الخدمات العمومية الموجهة للشباب، حيث ينبغي أن يصبح جواز الشباب معمماً ويتوفر على امتيازات خدمتية حقيقية في النقل والإقامة والتغذية والولوج إلى الفن والثقافة والترفيه.

دعم الحماية الاجتماعية عبر التضامن والإدماج الاجتماعي وحماية الأسرة

■ ومن جهة أخرى، فإن حماية الطفولة، وحقوق الأشخاص المسنين وحماية الشيخوخة، والتمكين الاقتصادي للنساء؛ والعناية بالأشخاص في وضعية إعاقة؛ وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية... كلها عناصر من شأنها أن تخدم غاية الحماية الاجتماعية الشاملة؛

■ ولذلك، ندعو الحكومة إلى ضرورة تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني، وتوسيع مؤسسات الرعاية الاجتماعية في القرى والمدن، ورفع الاعتمادات، وتجميع البرامج؛ مع ضرورة تعزيز التكوين في مجال الرعاية الاجتماعية.

من مداخل العدالة الاجتماعية: الجهوية المتقدمة واللامركزية الإداري بارتباط مع الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة

■ السيدات والسادة المحترمين؛

- إننا، في فريق التقدم والاشتراكية، نعتبر أن الإنصاف المجالي هو أحد مداخل إقرار العدالة الاجتماعية؛
- طبعاً، كان على مدى عقود مجهود كبير لتقليص الفوارق الترابية... وتقييمنا للنتائج سيظل نسبياً، طالما أن المنجز موجود إلى جانب الخصائص وإلى جانب بروز حاجيات جديدة في كل مرحلة؛
- على هذا الأساس، لا يمكن من منظورنا أن تتحقق التنمية المجالية إلا في كنف الديمقراطية الترابية؛ ولذلك نشددُ على إشراك الهيئات المنتخبة والمنتخبين والمجتمع المدني المحلي؛ كما نشدد على الارتقاء بالجهوية وباللامركزية وباللاتمركز؛
- اليوم، حسب مشروع القانون المالي، سننتقل من 10 إلى 12 مليار درهم من حيث التحويلات المالية للدولة الموجهة للجهات؛
- وسننتقل إلى تفعيل تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة؛
- وإلى إرساء الطابع المؤسسي للتعاقد بين الدولة والجهات؛
- وإلى إخراج النصوص التنظيمية المتعلقة بإحداث التمثيليات الإدارية الجهوية المشتركة والقطاعية؛
- وسنشرع في تفعيل الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة: 210 مليار درهم على مدى 8 سنوات، و25 مليار درهم برسم سنة 2027 (من خلال لجان إقليمية و جهوية ووطنية)؛
- وبالتالي، فإن ما جاء به مشروع القانون المالي يلتقي تماماً مع تصوراتنا بهذا الشأن،
- وإلى ذلك، ومن أجل ضمان الأثر والنجاعة، فإنه يتعين مواصلة تعميم وثائق التعمير التي تغطي حالياً حوالي 90% من الجماعات، مع تحديث المقاربات في هذا المجال؛

- كما ينبغي مراعاة خصوصيات المناطق الجبلية والواحات؛ وإعطاء الأولوية لتعميم الربط بالماء الصالح للشرب، ولمشاريع تطهير السائل؛ مع تطوير النقل الحضري والنقل بين المجالات الترابية المختلفة؛
- كما أنه لم يعد مقبولاً مزيداً من التأخر أو التلكؤ في تنزيل اللاتمرکز الإداري بشكلٍ كامل؛
- وبالمناسبة، نثمن تعيين السيدة رئيسة الحكومة كأمره بالصرف للحساب المرصد لأمو رخصوصية المسمى "صندوق التنمية الترابية المندمجة"، مع تخويلها إمكانية تعيين الولاة والعمال ورؤساء المصالح المركزية واللامركزية التابعة للقطاعات الوزارية أمرين مساعدين بالصرف.

السيادة المائية

- السيد الرئيس؛ السيد الوزير؛ السيدات والسادة النواب؛
- أولى أولويات النشاط الاقتصادي والاجتماعي هو الأمن المائي، والذي نعترف للحكومة السابقة، وبكل موضوعية، بالنجاح في تديره الصعب، ارتكازاً على مكتسبات بلادنا وتراكماتها الرائدة في هذا الميدان؛
- واليوم، هناك استثمارات جد هامة تبلغ 67 مليار درهم؛ تستهدف الوصول إلى سعة تخزين السدود الوطنية تتجاوز 24 مليار متر مكعب عند متم سنة 2027؛ وبلوغ أكثر من 1.8 مليار متر مكعب في أفق 2031 بما سيغطي 60% من حاجياتنا الوطنية من مياه الشرب؛ وذلك في إطار تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر؛ فضلاً عن إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، والرفع من وتيرة ربط الساكنة القروية بالماء الشروب؛ ونقل المياه بين الأحواض في إطار الشراكة بين العمومي والخصوصي.
- وهي أوراثن لا يسعنا سوى تميمها، مع تأكيدنا مرة أخرى على أن الأمر يجب ألا يقتصر فقط على توفير العرض، بقدر ما ينبغي أن يتوجه جزء من المجهود العمومي نحو ترشيد الطلب، من خلال الحفاظ بحزم وصرامة على الفرشات

المائية الاستراتيجية من الاستنزاف، لا سيما في زراعات تصديرية ليست من أولويات استهلاك المغاربة.

الفلاحة والسيادة الغذائية

- ومن جهة أخرى؛
- هناك فعلاً نجاح من حيث تزويد السوق الوطنية بالمواد الغذائية، لكن أسعارها في السنوات الماضية عرفت ارتفاعاً مهولاً، ليس بسبب الجفاف والتقلبات الدولية، ولكن أساساً بسبب الوساطة الطفيلية وتجار الأزمات ومصطادي "الهمزات"
- لذلك، نحن ندعم اليوم عزم الحكومة المعلن فيما يتعلق بالتدخل الاستباقي لتأمين حاجيات الأسواق الداخلية من المواد الغذائية الأساسية؛ والتحكم في صادرات المواد الغذائية الأساسية؛ ومحاربة الاحتكار وتقليص هوامش الوساطة؛ وتطوير السيادة الوطنية في مجال إنتاج البذور والأسمدة (استهداف الرفع من حصة البذور الوطنية من 20% إلى 50%)؛ ودعم إعادة تشكيل القطاع الوطني؛
- في الوقت نفسه، يتعين مراجعة السياسة الفلاحية وإعادة توجيه استراتيجية الجيل الأخضر، للحفاظ على المكتسبات وتجاوز الاختلالات، لا سيما من أجل خدمة الفلاحة الأسرية، والفلاحة الصغرى والمتوسطة، والفلاحة التضامنية، والتجميع الفلاحي، والحفاظ على الموارد المائية؛
- علاوة على ضرورة مراجعة العقود-البرامج لسلاسل الإنتاج الفلاحي، وتطوير قدرات تثمين منتجات الأشجار المثمرة؛ والتأمين المائي للمدارات: الري بالمياه المحلاة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتعميم الري الموضعي؛ وتعزيز أثر صندوق التنمية الفلاحية من خلال التعاقد على أساس الأهداف، وربط الدعم بالقيمة المضافة ومناصب الشغل، وتشجيع الابتكار؛ وإبراز طبقة فلاحية وسطى، وجيل جديد من الشباب المقاولين في المجال الفلاحي، وإيلاء الأهمية اللازمة لصغار المنتجين، لا سيما من خلال تثمين منتجاتهم

وحمايتها من المضاربات والوساطة الطفيلية. كما ينبغي الاهتمام بأوضاع البحارة، وصون استدامة الموارد البحرية والسمكية.

■ هذا ما ننتظره من الحكومة في مضممار السيادة الغذائية والفلاحة.

السيادة الطاقية

- معلومٌ أننا لسنا بلداً نفطياً، وبالتالي فإن الفاتورة الطاقية تستنزف مالتنا ومقاولاتنا، لا سيما وأن التخزين والتكرير يَغيبان منذ سنوات عن بلدنا للأسف، هو ما يجب معالجته؛
- وما يزيد الطين بلةً هو أن مؤونتنا الطاقية تظل رهينة التقلبات الدولية، كما هو الحال هذه الأيام، حيث يكتوي المغاربة بأسعار خيالية للمحروقات التي عرف سُوقها تفاهمات غير مشروعة أَقَرَّها مجلس المنافسة؛
- وبالمناسبة، نُحْيِي الحكومة الجديدة على قرارها، في مشروع القانون المالي، القاضي بتضريب الشركات الكبرى للمحروقات بـ40%، وهو ما نأدين به منذ سنوات؛
- في الوقت نفسه، ندعم توجه الحكومة نحو رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق 2030 (الآن تبلغ حوالي 47%)؛ وفتح شبكة الجهد المتوسط للمقاولات الصناعية؛ وتنزيل خارطة طريق الغاز الطبيعي؛ وتفعيل المخططات الجهوية للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون، فضلاً عن تطوير الهيدروجين الأخضر.
- لكن، إلى جانب ذلك كله، ينبغي عدم إغفال الأهمية البالغة للاقتصاد الأزرق، والاقتصاد الأخضر، والأبعاد الإيكولوجية، وضرورات الحفاظ على الموارد الطبيعية، بما يستلزم تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2035، وتعزيز السياسة المناخية على أساس العدالة المناخية، والصمود والتكيف،

- وهنا نثمن، أيضاً، إرادة الحكومة الجديدة في الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، وتسريع إعداد التصاميم الجهوية للساحل؛ والاهتمام أكثر بالثروات الغابوية، وتعزيز وسائل الوقاية من الحرائق ومعالجة تداعياتها.

السيادة الصناعية والتجارية

- ومن جانب آخر متصل؛
- لا بد من تجديد الاعتزاز بنجاحات بلادنا في صناعات واعدة وذات قيمة عالية، حيث بلغت صادراتنا الصناعية 408 مليار درهم في 2025؛
- وعליنا الانتقال، اليوم، إلى مرحلة تملك التكنولوجيا، والاستثمار في الابتكار، والتوطين الذاتي للصناعات، والرفع من نسب الاندماج المحلي، وحث الأبنك على تمويل الاستثمارات الصناعية، ... من أجل الرفع من المساهمة المتواضعة حالياً للصناعة في الناتج الداخلي الخام؛
- في الوقت ذاته، علينا تثمين المنتج الوطني وتشجيعه، حيث أننا بالواقع في 2025: استوردنا 200 مليار درهم من سلع التجهيز، وارتفعت مساهمة السلع الجاهزة للاستهلاك في العجز التجاري بنحو 63%... وهذه مظاهر وأرقام يجب القطع معها.
- والآن، في هذه الاتجاهات، المطلوب من الحكومة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتعزيز موقع المغرب على مستوى سلاسل القيمة العالمية، عبر توطيد المنظومات الصناعية القائمة: السيارات والطيران والنسيج والصناعات الغذائية؛ مع توطيد المنظومات الجديدة: البطاريات، التنقل الكهربائي؛ المواد الصيدلية والسكك الحديدية والدفاع والأمن وتحلية المياه...؛
- كما يتعين الذهاب بأقصى سرعة نحو تقوية السيادة الإنتاجية للمملكة، عبر تنزيل سياسة إرادية لاستبدال الواردات: سلع التجهيز والمنتجات الجاهزة للاستهلاك؛ وتعميق الاندماج المحلي للمنظومات القائمة وتلك التي توجد في

طور التطوير؛ مع استهداف المنتجات ذات الإمكانيات العالية للإنتاج على المستوى المحلي ومنحها الأولوية في الاستفادة من التحفيزات والولوج للعقار؛
■ فضلاً عن تعزيز البحث والابتكار، من خلال إعطاء دينامية جديدة للصندوق المخصص لهذا الغرض: حوالي 300 مليون درهم سنوياً؛ وإحداث جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة؛ مع إحداث مرصد لتتبع الواردات والفرص الصناعية.

- وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فينبغي مواصلة تنويع الشركاء؛ وتكثيف المصدّرين؛ ورقمنة التجارة الدولية؛
- بهدف خفض الواردات غير المجدية، واستبدالها بالمنتج الوطني، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، وتوفير المخزونات والاحتياطات الاستراتيجية؛
- وفي هذا السياق، ينبغي على الحكومة أن تُفَعِّل تدابير التحكم في الصادرات، لحماية السوق الوطني وضمان الاستجابة أولاً للطلب الداخلي وبأسعار معقولة وطبيعية.

السيادة الرقمية

- أما فيما يرتبط بالسيادة الرقمية والذكاء الاصطناعي، فإنها مسألة حيوية، اقتصادياً ومالياً وتنموياً وأمنياً
- لذلك، نساند الحكومة في توجُّهها نحو تبني منظومة وطنية متكاملة للأمن السيبراني؛ ونحو تفعيل الشبكة الوطنية لمعاهد JAZARI للابتكار في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات؛ وإطلاق برنامج الذكاء الاصطناعي "IA Maroc" وتكوين 5.000 مؤطر في مجال الذكاء الاصطناعي؛
- كما أن المطلوب والمنتظر من الحكومة هو تعميم خدمات جيدة للإنترنت، وبأسعار معقولة، طبقاً لمبدأ العدالة المجالية؛
- كما أن المطلوب منها والمنتظر منها هو ضمان الشروط اللازمة لتخزين بيانات المغاربة في سحابة مغربية سيادية.

ترسيخ تنامي القطاع السياحي

- السيدات والسادة المحترمين؛
- إلى جانب السيادة الصناعية والتجارية والطاقة والمائية والغذائية والرقمية؛
تبرز قطاعاتٌ أساسية يرتبط بها النمو الاقتصادي والمالي؛ كما يرتبط بها
مستوى التقدم الاجتماعي والمجالي؛ كالسياحة والاقتصاد التضامني
والرياضة؛
- ففي المجال السياحي، هناك تقدم ملحوظ يتمثل في 20 مليون سائح في 2025،
ونحن نستهدف 26 مليون سائح في أفق 2030، وهو هدف ممكن تحقيق
أفضل منه؛
- مع ذلك، ينبغي على الحكومة أن تشتغل على تنمية العرض السياحي وتحفيز
الاستثمار في إطار الميثاق الجديد للاستثمار؛ والترويج بشكل أفضل؛ وتوسيع
الربط الجوي؛ وتأمين طاقات استيعابية جوية جديدة؛ وولوج أسواق ذات
إمكانات عالية كالصين والهند؛ مع ضرورة تطوير عروض السياحة الداخلية
والسياحة الجبلية والثقافية والعلمية وغيرها.... وهو ما سندعم الحكومة في
تدبيره.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- أما الاقتصاد التضامني، فينبغي التوقف عن اعتباره اقتصاداً للفقراء؛
- لأنه فعلاً يمكن لارتقاء به إلى مرتبة "رافعة اقتصادية أساسية"، ورفع
مساهمته في الناتج الداخلي الخام؛
- فهو قطاعٌ يساهم في القضاء على الهشاشة والفقر، وفي التمكين الاقتصادي
للشباب والنساء؛ لكنه أيضاً يشكلُ فضاءً للتربية على قيم الانتظام في هيئات
جماعية وعلى تقاسم وسائل الإنتاج.

- وسيكون على الحكومة العمل على بلورة إطار قانوني خاص بهذا الاقتصاد التضامني، وعلى الرفع الملموس من عدد التعاونيات، ومن قدرات أعضائها... وسنشتغل من جانبنا على نفس هذا التوجُّه.

الرياضة

- أيضاً، نشمّن اتجاه الحكومة نحو اعتماد قانون إطار للرياضة، ونحو تقوية المكانة المؤسسية للجنة الوطنية الأولمبية، وتعزيز اختصاصاتها في التخطيط الاستراتيجي الرياضي؛
- وفي هذا الإطار، لا بد فعلاً من تنمية الاقتصاد الرياضي، وضمان استدامة الاستثمار الرياضي، والعمل على الرفع من مساهمة القطاع الرياضي في الناتج الداخلي الخام.
- كما أنه لا بد من تجاوز هذا الواقع الحالي الذي تغطي فيه النتائج الماهرة لكرة القدم على مستوى المنتخبات الوطنية... على كافة الاختلالات التي تشوب منظومتنا الرياضية بشتّى أصنافها وأنواعها ومستوياتها.

المساواة بين النساء والرجال

- إنّ مشروع القانون المالي، بالنسبة لحكومة سياسية بنفسٍ ديمقراطي وتحديثي، ينبغي أن يتضمن تدابير واضحة للتقدم على درب المساواة... وهذا ما لمّسناه فعلاً على مستوى الإرادة السياسية؛
- حيثُ تلتزم الحكومة الجديدة بتبني مقاربة حقوقية حديثة، أفقية وشاملة، تجعل من النهوض بأوضاع المرأة ركيزة بنيوية في صلب مشروع التنمية والعدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي، لأجل تجاوز المقاربات التجزئية، وفي اتجاه إرساء سياسات عمومية تجعل من قضايا النساء مدخلا بنيويا لإنجاز المشروع الديمقراطي وترسيخ دولة الحق والقانون؛
- ويستوجب الأمر، إذن، مراجعة المنظومة التشريعية، لملاءمتها مع مقتضيات دستور المملكة، وفي مقدمة ذلك مدونة الأسرة، والمنظومة الجنائية، مع

- التجريم الملائم لكافة مظهرات العنف والتمييز ضد النساء، وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز كدرع مؤسساتي هام؛
- أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فيجب أن يركز التدخل العمومي على تحرير الطاقات الإنتاجية للنساء والقطاع مع الفقر والهشاشة، من خلال آليات ميسرة لتمويل المقاولات النسائية والتعاونيات، وضمان العدالة الأجرية، ومناهضة الفجوة بين النساء والرجال في سوق الشغل.

مرفق العدالة والإدارة والأمن

- هذا، ويُنتظر من الحكومة تفعيل ما جاء في مشروع القانون المالي برسم سنة 2027، من حيث:
- إخراج مدونة الأسرة؛ وتعميم محاكم الأسرة؛ وتحديث العدالة لترسيخ دولة الحق والقانون وتقريب خدماتها من المواطن؛ مع توفير الإمكانيات اللازمة لتنزيل العقوبات البديلة؛ وكذلك مع ضمان كرامة السجناء وتحسين الظروف في المؤسسات السجنية؛ وإخراج النصوص التنظيمية اللازمة لتنزيل قانوني المسطرة المدنية والجنائية وقوانين المهن القضائية؛ ومواصلة برنامج التحول الرقمي للمحاكم وتعزيز أمن أنظمتها؛ والعمل على تفعيل كل المعاهدات والتفاريات الحقوقية التي صادقت عليها بلادنا؛
- كما ينبغي على الحكومة تحريك ملف إصلاح الإدارة، بارتباط مع ملف الوظيفة العمومية الذي بقدر ما يحتاج إلى الحوار مع الشركاء، بقدر ما يحتاج إلى الجرأة السياسية؛
- وعلى صعيد السياسة الأمنية، فإن مناقشة مشروع القانون المالي هو مناسبة للإشادة بالتطور الكبير وبالمكانة الريادية لمرفق الأمن الذي لا يكف عن التطور على مستوى الوسائل والمقاربات كما على مستوى البعد القانوني والحقوق.

- إلى ذلك، يتعين تعزيز أمن الأشخاص والممتلكات؛ وتوفير الإمكانيات من أجل تأمين الاستحقاقات الرياضية الكبرى في أحسن الظروف؛ مع توسيع شبكات الإنقاذ.

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

- أما على صعيد الأمازيغية التي تعثرت أوراقُ تفعيلها سابقاً؛
- فإننا نثمن، في فريق التقدم والاشتراكية، برسم مشروع قانون مالية 2027، إحداث حساب خاص لتمويل الطابع الرسمي للأمازيغية، بغلافٍ مالي قدره 2 مليار درهم؛
- كما نسجل إيجاباً عزم الحكومة الجديدة على إعادة تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة لدى رئيس الحكومة المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

الثقافة

- وفي الميدان الثقافي، نؤكد من أيّ موقعٍ كنّا فيه على ضرورة صون التراث الثقافي؛ وعلى تحديث وتأهيل وتوسيع البنيات الثقافية وتعزيز القرب؛ وعلى العناية بأوضاع المثقفين والمبدعين والفنانين؛ وعلى النهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية.
- وذلك ما يتطلب إمكانيات مالية مهمة يتعين توفيرها، لأن قطاع الثقافة ليس قطاعاً تكميلياً، بقدر ما هو قطاعٌ أساسي يرتبط بالقيم وبالمواطنة وباستثمار الثروة اللامادية.

مغاربة العالم

- ونفس الأمر ينطبق على قضايا مغاربة العالم، الذين يلعبون أدواراً أساسية على المستوى الاقتصادي والمالي، وعلى مستوى التعريف بمقومات وطننا، وعلى مستوى الدفاع عن قضايانا الوطنية ومصالح بلادنا العليا؛

- لذلك، فقد كان مشروع القانون المالي موفّقاً حين تطرق إلى تأهيل الإطار المؤسّساتي؛ وتعزيز الهوية؛ وتعبئة الكفاءات؛ وتشجيع الاستثمار؛ وإلى الإدارة والحقوق... بالنسبة لمغاربة العالم؛
- لذلك، نشدد على الحكومة أن توفر إمكانيات تحقيق هذه الأهداف وأجراً هذه التدابير.

الاستثمار العمومي

- السيد الرئيس؛ السيد الوزير؛ السيدات والسادة النواب؛
- ن سجل، في مشروع القانون المالي الحالي، استمرار الرفع من قيمة الاستثمار العمومي المبرمجة؛
- من خلال تعبئة 400 مليار درهم كاستثمار عمومي برسم 2027، في مقابل 380 مليار د في 2026؛ وهذا أمرٌ مهم للغاية؛
- حيثُ تتوزع هذه الاعتمادات كما يلي: 251 مليار درهم للمؤسسات والمقاولات العمومية؛ و124 للميزانية العامة وتوابعها؛ و25 مليار درهم للجماعات الترابية؛
- وهنا، لا بد من ن نثير مرة أخرى مسألة نجاعة هذا الاستثمار العمومي، ومدى قدرته على تحريك الاستثمار الخصوصي، ومدى تنفيذه في الوقت المبرمج، ناهيك عن مدى عدالة توزيعه ترابيا؛
- على هذا الأساس، نَتَوَسَّمُ خيراً في هذه الحكومة للتصدي لهذه النقائص، وهي الحكومة التي أضافت إلى وزارة الاقتصاد والمالية صفةً أخرى غاية في الأهمية وهي "والنجاعة العمومية".

إصلاح المحفظة العمومية

- وفي هذا الإطار المتعلق بالنجاعة العمومية، نطرح مجدداً، في فريق التقدم والاشتراكية، مسألة تعزيز قدرة المحفظة العمومية على الاستثمار واستقطاب القطاع الخاص؛

- كما طرُحُ مآلات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية وفق وضعية كل مؤسسة؛ بارتباطٍ مع ضرورة معالجة الوضعية المالية للمؤسسات العمومية؛ فضلاً عن تحويل بعض الديون إلى رأسمال، وتثمين الأصول غير الاستراتيجية، وتسديد المستحقات؛
- إن هذه الأوراش الهامة يُخبرُنا مشروع القانون المالي أنها مفتوحة، ونرجو أن تُستكمل خلال هذه الولاية بدءاً من هذه السنة المالية... على أساس أن يتم توجيه الموارد المتأتية من هذه الإصلاحات نحو مشاريع استثمارية تستقطب تمويلاً خاصاً إضافياً.

الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة

- أما من حيث الاستثمار الخاص، الذي نذكّر بأن الهدف هو جعل مساهمته تصل إلى الثلثين من حجم الاستثمار الوطني؛
- فإن المنتظر من هذه الحكومة هو العمل على تسريع أجراً المشاريع موضوع اتفاقيات مع الدولة في إطار تنزيل ميثاق الاستثمار؛ حيث كانت اللجنة الوطنية لاستثمارات قد صادقت على 322 مشروعاً بقيمة 555 مليار درهم، من شأنها إحداث 203 ألف منصب شغل؛
- كما أن هذه الحكومة مُقدّرٌ لها تسريع إحداث مرصد لتتبع الاستثمار الخاص لتتبع مراحل إعداد المشاريع وإنجازها؛ وتبسيط مسار المستثمر، من خلال تقليص الآجال وعدد الوثائق المطلوبة؛ وتعزيز البعد الترابي للاستثمار، من خلال مواصلة ترسيخ دور المراكز الجهوية للاستثمار؛
- كما ينبغي الوفاء والتزام الحكومة القاضي بتحسين مناخ الأعمال من خلال إطار استراتيجي جديد؛ والعمل على التوطين الترابي العادل والإرادي للمشاريع؛ مع ضرورة تحمل الحكومة لمسؤولياتها في حث القطاع البنكي على الانخراط بقوة في تمويل الاقتصاد.
- وفيما يتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً.

- فإننا نسجل إيجاباً ما ورد في وثائق مشروع القانون المالي من عزمٍ على حماية خزانة وسيولة هذا الصنف من المقاولات الذي يشكّل أزيد من 90% من النسيج المقاولاتي الوطني؛
- كما ندعو إلى مزيدٍ من تحسين آجال الأداء وآجال استرجاع الضريبة على القيمة المضافة؛ وإلى تعزيز ضمانات التمويل بشكلٍ أكبر؛ مع التنزيل الفعلي للحصة البالغة 30% من الطلب العمومي المخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً؛
- فضلاً عن ضرورة تسريع تنفيذ الإطار التعاقدي الجديد للفترة 2026-2030 للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.
- وهي كلها التزاماتٌ واردة في وثائق م ق مالية 2027، في انتظار تفعيلها بصورةٍ فعالة وسريعة.

الاستثمار في البنيات التحتية

- وعودةً إلى الاستثمار العمومي، باعتباره محرّكاً محورياً للاقتصاد الوطني، فإننا نتوقف عند الاستثمار في البنيات التحتية؛
- ومن مقوماتها مواصلة إنجاز الطرق السيارة والطرق السريعة وصيانتها؛
- وتنزيل برنامج الاستثمار في البنيات التحتية السكنية 2024 - 2030 (134 مليار درهم)؛
- وتخصيص 38 مليار درهم لتوسيع الطاقة الاستيعابية للمطارات لتبلغ 80 مليون مسافر في أفق 2030؛
- مع الحرص على تحسين الأداء المينائي.
- وهي كلها أورايش كبرى مهيكل لا يسعنا سوى دعمها، مع دعوة الحكومة إلى الحرص على التكافؤ الترابي في توزيع المشاريع الكبرى، وإلى الحرص على تكاملها مع برامج التنمية الترابية المندمجة.

التوازن المالي

- السيد الوزير؛
- إننا ندرك جيداً كم هو صعبُ التوفيق بين التوازن المالي الذي يجلب مصداقية المالية العمومية وثقة الشركاء في اقتصادنا الوطني؛ وما بين مستلزمات بناء الدولة الاجتماعية الحقيقية وتمويل تدابير الحماية الاجتماعية والقدرة الشرائية... وفي نفس الوقت التعامل مع تقلبات الظرفية وطوارئها؛
- لذلك، فالانسجام وعدم التفريط في التوازن الاجتماعي عدم الإفراط في التوازنات الماكرواقتصادية ... يتعين أن يكون نابعاً من رؤية سياسية تتجاوز البعد التقني والحسابي على أهميته بطبيعة الحال؛
- على هذا الأساس، يتعين الإسراع في إصلاح القانون التنظيمي لقوانين المالية طبقاً للورقة التي سبق أن عرضتموها، السيد الوزير، على البرلمان خلال الولاية السابقة؛
- وفي الوقت نفسه، نتساءل، السيد الوزير: هل تمّ التقيد فعلاً في مشروع القانون المالي الحالي بقاعدة ترشيد نفقات التسيير وخاصة المعدات والتجهيزات؟
- وكيف سيتم التعامل مع ضرورة التقيد بواجب تنفيذ الأحكام القضائية؟
- أما من حيث الأرقام الواردة في المشروع، وأساساً منها:
- عجز الميزانية: -3% في 2026 وفي 2027؛
- ومديونية الخزينة: 67.5% ثم 66.9% في 2027؛ مع استهداف أن تصل إلى 62% في 2031؛
- فإنها أرقامٌ معقولة وواعدة، تتطلب مواصلة اليقظة والحذر، من أجل استمرار ضمانات تمويل المشاريع والبرامج؛
- أيضاً، نسجل في هذا المشروع أنّ التحويلات الإجمالية للدولة: 825.5 مليار درهم، بزيادة 8.5% عن 2026؛ ومن هذه التحويلات 69 مليار لاستهلاكات الدين؛

- وبالنسبة للميزانية العامة: فننفقات التسيير تبلغ 387 مليار درهم، ونفقات الاستثمار تناهز 138 مليار درهم، و46 مليار درهم كنفقات فوائد قروض الميزانية العامة.
- والملاحظ هنا أن نفقات الموظفين لم ترتفع سوى ب0.18%، في حين ارتفعت نفقات المعدات والنفقات المختلفة بنحو 17.62%؛
- هكذا، عموماً، نسجل استمرار ارتفاع نفقات الدولة، لكن التحدي بالنسبة لهذه الحكومة ليس هو "الإنفاق أكثر"، بل هو "الإنفاق بشكلٍ أنجع"؛
- أما من حيث الموارد الإجمالية للدولة فتبلغ تقديراتها: 786.5 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 10.4% عن 2026، منها 120 مليار درهم كمداخيل عن الاقتراضات؛
- ونسجل أن هناك تحسُّناً لحاجيات التمويل المتبقية برسم 2027، مقارنة مع السنوات المالية السابقة.... وهذا أمرٌ إيجابي لتوازناتنا المالية.
- أما من حيث المداخيل الجبائية في 2026 فتُناهِز 366 مليار درهم، في حين في 2027 تناهز 423 مليار درهم (أي بزيادة بأكثر من 15%)؛
- والمداخيل الجارية في 2026 تناهز 433 مليار درهم، في حين تناهز في 2027 نحو 470 مليار درهم (أي بزيادة تقارب 9%)؛
- والنفقات الجارية في 2026 تناهز 379 مليار درهم، في حين في 2027 ناهز 417 مليار درهم (بزيادة تناهز 10%).

الكلفة الإضافية لإجراءات الأساسية في م ق مالية 2027

- 62 مليار درهم، حسب وثائق مشروع قانون مالية 2027، هي الكلفة الإضافية للإجراءات المتخذة اجتماعياً ومجالياً؛
- وبالنظر إلى قيمة هذا الغلاف، فإن ذلك يدلُّ على مجهود مالي وميزانياتي مقدَّر لهذه الحكومة في سنتها الأولى، على أساس أن يتواصل هذا المجهود على مدى 5 سنوات قادمة، بما من شأنه تحقيق طموحات البرنامج الحكومي؛

- وهذا دليل أيضاً على أن هذه الحكومة لها عمق اجتماعي حقيقي مُعزّز بنفس ديمقراطي قوي ومسنود بالحرص على أخلاقيات التدبير العمومي.

تفصيل التزامات البرنامج الحكومي: 62 مليار درهم

التزامات البرنامج الحكومي	الكلفة المالية برسم سنة 2027 (بملايين الدراهم)
• تفصيل الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة	25.000
• مراجعة جدول الضريبة على الدخل	5.500
• مجانية فاتورة الكهرباء بالنسبة للأسر التي تستهلك أقل من 100 درهم شهريا	2.800
• الرفع من الحد الأدنى للمعاشات الرئيسية إلى 3.000 درهم شهريا / أول رفع إلى 1.700 درهم	3.300
• رفع معاش الأثامل إلى 100% من معاش الزوج المتوفي، عوض 50% حاليا	7.300
• رفع الحد الأدنى من الدعم الاجتماعي المباشر من 500 إلى 600 درهم شهريا	3.000
• إدماج الشباب *	6.000
• إعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة: أسواق الجملة ووحدات التبريد	1.000
• تأهيل المنظومة الصحية وضمان الولوج الفعلي إلى علاج ذي جودة *	3.000
• الارتقاء بالمنظومة الوطنية للتربية والتعليم العالي والتكوين *	5.300

(*) الغلاف المالي الإضافي

أبرز التدابير الضريبية

- ومن جهة أخرى، على مستوى التدابير الضريبية، فأبرزها هي:
- رفع سعر الضريبة على الشركات من 35 % إلى 40 % فيما يخص الشركات التي تزاوّل أنشطة استيراد وتوزيع مواد الهيدروكربور والتي يكون صافي أرباحها يساوي أو يفوق مائة مليون 100.000.000 درهم....؛
- مراجعة أشطر وأسعار الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل بشكل تدريجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2027 إلى غاية سنة 2031 من أجل تحقيق الأهداف التالية في أفق 2031: رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من الضريبة من 40.000 إلى 60.000 درهم؛ ومراجعة وتقليص عدد أشطر الجدول التصاعدي الخاضعة للضريبة من 5 إلى 3 أشطر؛ وتطبيق الأسعار التصاعدية المحددة في 10 % و 20 % و 30 % على الأشطر المذكورة الخاضعة للضريبة؛ وتخفيض سعر الضريبة الهامشي المطبق على الشطر الأخير من 37 % إلى 30 %.... وهذا إجراء كبير سبق أن أشدنا به.

- الإعفاء الدائم من الضريبة على القيمة المضافة ومن رسم الاستيراد المطبقة على عمليات استيراد الحيوانات الأليفة الحية من فصائل الأبقار والأغنام والماعز والجمال ولحومها وأحشائها الطرية أو المبردة أو المجمدة، من أجل ضمان تمويل السوق الوطنية وتخفيض تكلفة الاستيراد التي تؤثر على السعر الذي يتحمله المستهلك... وهذا إجراء لا مشكلة من حيث المبدأ فيه... لكن بشرط المراقبة الصارمة لضمان الأثر الإيجابي على أسعار اللحوم في الأسواق المحلية.
- إقرار TAXE DE LUXE عند التسجيل الأول للعربات الفارهة... وهذا إجراء يجب أن يتم تعميمه على كل الكماليات مهما كان نوعها؛
- التنصيص على عدة إعفاءات مؤقتة لفائدة الفيفا وبعض الهيئات المرتبطة بكأس العالم؛
- الإعفاء الكامل والمؤقت من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على استيراد البضائع من طرف أ ولفائدة الفيفا والكيانات التابعة لها؛
- خفض نسب رسم الاستيراد المطبقة على مدخلات إنتاج أعلاف الحيوانات من 40 % و 30 % و 10 % إلى 2,5 %.... وهذا إجراء جيد من أجل إعادة بناء القطاع الوطني؛
- رفع TIC المفروضة على كافة السجائر بما فيه الإلكترونية، والخمور، ومواد تحضير المشروبات الغازية.... وهو إجراء إيجابي ليس فقط من حيث مداخيله المرتفعة، ولكن أيضاً من أجل المساعدة في الحث على الإقلاع.

إحداث المناصب المالية

- وفي الأخير، يتعين تناول موضوع 34454 منصب مالي، بالإضافة إلى 15590 منصب مالي لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، و 2600 منصب لفائدة المجموعات الترابية الصحية؛

- وذلك على ضوء أعداد المتقاعدين، بما يتعين معه تخطيط الموارد البشرية بشكلٍ يحفظ السير الطبيعي للمرفق العمومي، ولا سيما في قطاعات التعليم والصحة والعدل والأمن.
- وشكراً.